التحديث السياسي في اليمن الشمالي

د. محمد ابراهيم الحلوة *

المقدمة

لقد فرض موضوع التحديث السياسي نفسه في الآونة الاخيرة في عالمنا العربي ، وبالذات بعد الازمة اللبنانية . لقد جعلت تلك الازمة المواطن العربي يدرك أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا تؤدي بالضرورة الى التنمية السياسية، بل انه في بعض الاحيان ــ كما هو الحال في لبنان ــ يؤدي التقدم الاجتماعي والاقتصادي مع فقدان التحديث السياسي الى أزمة سياسية وحرب أهلية . ان التقدم الاجتماعي والاقتصادي يؤدي عادة الى رفع طموحات ومطالب المواطن ، وما لم تكن هناك مؤسسات سياسية تستوعب تلك الطموحات وتحقق المطالب فان ظهور أزمة سياسية يصبح امرا متوقعا .

ولقد لاحظ كاتب هذه الدراسة خلال زيارته لليمن الشمالي ، وبعد قراءة محدودة لتاريخه السياسي المعاصر ، وملاحظته لمظاهر تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، ان اليمن الشمالي قد انتقل من المرحلة التقليدية الى مرحلة التحديث (الاقلاع) ، وأن حركة سبتمبر ١٩٦٢ م كانت بداية دخوله لتلك المرحلة . لقد فتحت هذه الحركة المجال للمواطن اليمني للتفكير السياسي ، واوجدت عنده طموح المشاركة السياسية . الا انها مع ذلك لم توفق في ايجاد المؤسسات السياسية التي تحول التفكير والطموحات من قوة سياسية هدامة الى قوة سياسية بناءة . ولقد تلا ظهور حركة سبتمبر ١٩٦٢ م تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ــ كلية العلوم الادارية ــ جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

الشمالي خلال السبعينات واوائل الثمانينات ، وهذا التحسن الاقتصادي والاجتماعي اوجد طبقة جديدة في المجتمع اليمني لديها طموحات ومطالب ، مما اضاف على الحكومة بمؤسساتها السياسية عبئا سياسيا جديدا . وما لم تتخذ الحكومة خطوات جدية لبناء مؤسسات سياسية تحقق المشاركة الحقيقية والشرعية السياسية فان ازمة سياسية اخرى ستحل في اليمن الشمالي لا محالة . ان التركيز على تسييس المواطن وتحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي وظيفة اساسية لكل حكومة وطنية ، ومطلب اساسي لكل شعب من الشعوب . لكن هذا لا يعني بأي حال من الاحوال تخلي الحكومة عن الاهتمام بالمشاركة الحقيقية والشرعية السياسية او تخلي الشعب عن دوره في صناعة القرار السياسي .

من المفاهيم المعاصرة التي احتلت مركز الاهتمام في مجال التحديث السياسي مفهوم « صاميول هنتغتن » S.P. Huntington استاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد الامريكية والذي قدمه في كتابه « النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة » Political Order in Changing Societies . لقد عالج هنتغتن في كتابه هذا عدة اوجه للتحديث السياسي ، منها ماهية التحديث ، المؤسسات السياسية ، والمشاركة السياسية . بالاضافة الى ذلك تطرق « هنتغتن » الى المراحل التي تمر بها المجتمعات خلال تطورها السياسي . هذه المراحل ستكون الهيكل الاساسي للتحليل في دراستنا للتحديث السياسي في اليمن الشمالي ، لانها الاكثر واقعية والاقرب موضوعية للباحث السياسي في العالم النامي . مع ذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان نقص المعلومات والاحصاءات في العالم النامي بصفة عامة ومن بينه اليمن الشمالي كثيرا ما يعوق او يحد من جدوى تطبيق المفاهيم والنظريات الغربية. لذا وحرصا على الموضوعية والامانة العلمية اود الاشارة الى انه رغم محاولتي الجادة للتقيد ـ بقدر الامكان ـ بمفهوم « هنتغتن » لمراحل التحديث السياسي فانني اضطررت في كثير من الاحيان الى التكيف مع الامكانيات المتاحة من المعلومات.

مراحل هنتغتن

يقاس التحديث بصفة عامة بنمو المدن ، هذا ما يراه « هنتغتن » . **فمتى ما اصبحت المدن كبيرة ومركزا للانشطة الاقتصادية والطبقة الاجتماعية والثقافة الجديدة وجد التحديث** . وهذه المظاهر هي التي تميز المدينة عن الريف ، وتعطي المدينة صفة الحداثة او العصرية . لكن ما يجب ادراكه هو ان تلك المظاهر مثل ما هي العامل الاساسي في تطوير المدينة كوحدة فانها مسؤولة عن خلق فجوة الريف ـ المدينة . **هذه الفجوة عادة ما تكون مصدرا لانعدام الاستقرار السياسي والتفكك لاجتماعي على المستوى القومي** . ورغم ان الوسائل الحديثة للمواصلات والاتصالات قللت الفجوة من حيث المظهر الا انها لم تقض عليها من حيث الجوهر . الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الريف والمدينة لا

تزال باقية وعميقة . لا تزال المدن تتسم بثقافة مفتوحة ، وأسلوب حياة متمدن ، وعلمانية في التفكير . ولا يزال الريف غالبا ما يغلب عليه انعدام الثقافة ، وأسلوب الحياة التقليدي ، والطابع الديني في التحليل والتفكير . لذا تبقى المشكلة الاساسية خلال مرحلة التحديث هي تطوير الوسائل التي تزيل تلك الفجوة وتعيد من جديد ــ باستخدام الوسائل السياسية ــ الوحدة الاجتماعية التي دمرها التحديث . (١)

يتميز المجتمع التقليدي بسيطرة الريف على المدينة . وفي الريف تسيطر مجموعة من الاقطاعيين على طبقة من الفلاحين المستضعفين . الا انه مع بداية التحديث يبدأ التغير أولا في طبيعة المدينة ، ومن ثم في التوازن بين المدينة والريف . في المدن تتضاعف النشاطات الاقتصادية ، وهذا يؤدي الى ظهور مجموعات اجتماعية جديدة ونمو وعي اجتماعي جديد للمجموعات التقليدية . ان أول مجموعة في المجتمع التقليدي تتعرض للتحديث هي مجموعة ضباط الجيش والموظفين . وخلال عملية التحديث يبدأ ظهور فئات جديدة في المجتمع مثل : الطلاب ، والمفكرين، والتجار ، والاطباء ، والمدرسين ، والمحامين ، والمهندسين . فيطوروا نوعا من الفعالية السياسية ، ويطالبوا بعد ذلك بنوع من المشاركة السياسية . **باختصار تبدأ الطبقة المتوسطة بالظهور في المدن ، وتنشط في المجال السياسي ، وتجعل المدن مصدراً لانعدام الاستقرار وللمعارضة للنظام الاجتماعي والسياسي السائد في البلاد ، والذي لا يزال يسيطر عليه الريف** . وبعد مرحلة لم يحددها « هنتغتن » تبدأ الطبقة المتوسطة في المدن بفرض نفسها ، ومن ثم تطيح بالنخبة الحاكمة ذات الخلفية الريفية ، وبهذا تضع نهاية للنظام السياسي التقليدي الحاكم . هذه السيطرة للطبقة المتوسطة المدنية Urban Breakthrough عادة ما يصحبها عنف ، وتكون سياسات المجتمع ــ ككل ــ غير مستقرة . (٢)

ان ما يجب ملاحظته هو أنه رغم التحول السابق في صناعة القرارات السياسية من الريف الى المدن فان الطابع العام للمجتمع لا يزال ريفيا . **وهنا يلزم للاستقرار السياسي والوحدة الاجتماعية وجود تحالف بين المجموعات السياسية في المدن والعامة من الناس في الريف ، وهذا يعني اعادة اعتبار الريف من الناحية السياسية** . لقد اعتبر « هنتغتن » ادخال العامة في الريف الى المجال السياسي نقطة تحول حاسمة في توسيع المشاركة السياسية في المجتمعات النامية وبداية لايجاد الاستقرار السياسي والوحدة القومية . ان التعبئة السياسية الريفية Green Uprising. اكثر أهمية من الناحية السياسية للدول التي في اولى مراحل التحديث من الدول التي قطعت شوطا فيه . كما أن توقيت وطريقة **التعبئة السياسية الريفية** يؤثر بدرجة كبيرة على النمو السياسي والاجتماعي اللاحق للمجتمع ، **وهي عادة ما تأخذ واحدا من الاشكال التالية :**

١ ــ **في المجتمعات التي خضعت للاستعمار** ــ مثل الهند ــ ظهرت التعبئة السياسية الريفية على يد القادة القوميين الذين أدخلوا سكان الريف

للسياسة من خلال الحركة الوطنية الساعية لتخليص البلاد من الاستعمار . فالهدف هنا هو الاستعمار ، والتعبئة تمت عن طريق الحركة الوطنية .

٢ ــ **في المجتمعات ذات الأحزاب المتعددة** ــ مثل أمريكا ــ تأخذ التعبئة السياسية للريف شكل الجاذبية لبرنامج الحزب أو قائده ، أو تأخذ شكل التحالف مع الفلاحين للحصول على اصواتهم (الأغلبية) للحد من ثقل أصوات المدن (الاقلية) . فالهدف هنا هو الحزب الحاكم ، والتعبئة تتم عن طريق النظام السياسي الموجود وليس عن طريق الحزب الحاكم .

٣ ــ **في المجتمعات التي تسيطر عليها قيادات عسكرية** ، خصوصا اذا كان المجلس العسكري من خلفية قروية ــ فانه يحاول تطوير قاعدة سياسية واسعة من الريف لـيتغلب على خصومه في المدن . فالهدف هنا نظام الحكم السابق ، والتعبئة تتم عن طريق مجهودات القادة العسكريين لوضع نظام سياسي جديد .

٤ ــ اذا لم تكن هناك اي من المجموعات السابقة تأخذ المبادرة لتعبئة الريف سياسيا فان مجموعة من المفكرين تنبثق في المجتمع وتبدأ التعبئة السياسية للريف ضد النظام السياسي الحاكم . ومتى ما حدث هذا فانه سيؤدي الى ثورة . وفي هذه الحالة الثورية يكون الهدف هو النظام السياسي الموجود وقيادته ، وتعبئة الريف تتم من خلال حزب سياسي معارض . (٣)

ان انعدام الاستقرار ظاهرة كثيرا ما تصحب عملية التحديث ، لكن المدى الذي تظهر به هذه الظاهرة يعتمد على فعالية وشرعية المؤسسات السياسية في المجتمع . واذا أهملت النخبة الحاكمة الريف وركزت على المدن فان الريف سيكون مفتوحا لمجموعات معارضة تأتي للسلطة عن طريق الثورة ، ومن ثم توجد نظاما سياسيا جديدا فيه مكان للريف وقادر على القضاء علي فجوة الريف ــ المدينة . أما أذا اعطت النخبة الحاكمة في المدن اهمية للريف وأصبحت قادرة على اجتذاب سكانه وضمان دعمهم فان هذا سيؤدي الى احتواء العوامل المسببة لانعدام الاستقرار السياسي والتفكك الاجتماعي . مع ذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار ان الريف سوف لن يستسلم نهائيا . فنتيجة لفقدان دوره السياسي والاجتماعي والثقافي والقومي عادة ما يقوم بردة فعل تجاه سيطرة المدينة ، وعادة ما يأخذ رد الفعل هذا شكل حركات احتجاج ريفية ذات طابع متطرف تحاول تدمير سيطرة المدينة ووقف انتشار الثقافة والقيم والمفاهيم الجديدة . وحينما يقضي على حركات التطرف هذه يبلغ التحديث السياسي أعلى مراحله ، حيث ينتهي التوتر بين الريف والمدينة ، ويسود الاستقرار السياسي والاجتماعي في كليهما ، بعد ان استقرت القوة في جميع جوانبها لصالح المدينة . ويصبح المجتمع الذي كان موحدا بثقافة

ريفية تقليدية ، موحدا من جديد بثقافة مدنية حديثة (٤) وجدول رقم (١) يوضح مراحل التطور السابقة .

جدول رقم (١)

التحديث السياسي : التغير في سلطة الريف ــ المدينة والاستقرار

المرحلة	المدينة	الريف	السمات
١ـ الاستقرار (التقليد)	مستقرة خاضعة	مستقر مسيطر	النخبة الحاكمة ريفية . الطبقة المتوسطة غير موجودة
٢ـ بداية التحديث	غير مستقرة خاضعة	مستقر مسيطر	الطبقة المتوسطة تبدأ بالظهور وتبدأ الكفاح ضد النخبة الحاكمة القروية
٣ـ سيطرة المدينة	غير مستقرة مسيطرة	مستقر خاضع	الطبقة المتوسطة في المدينة تطرد النخبة الحاكمة الريفية
٤ـ احتواء الريف	غير مستقرة خاضعة	مستقر مسيطر	تعبئة سكان الريف سياسيا من خلال النظام بعد توفير الاستقرار
٥ـ رد فعل الريف	مستقرة مسيطرة	غير مستقر خاضع	الطبقة المتوسطة تنمو . الطبقة العاملة تظهر . سيطرة المدينة تؤدي الى رد فعل المتطرفين في القرية
٦ـ الاستقرار (الحديث)	مستقرة مسيطرة	مستقرة خاضعة	الريف يقبل القيم والمفاهيم الجديدة وسيطرة المدينة

اليمن الشمالي ومراحل « هنتفتن »

من المراحل سالفة الذكر هناك مرحلتان ذات صلة بهذه الدراسة : **الاولى تاريخية** ، وهي مرحلة الاستقرار التقليدي . وهذه المرحلة بقيت سماتها سائدة في المجتمع اليمني في الفترة ١٩١٨ ــ ١٩٦٢ م . **أما المرحلة الثانية فهي مرحلة بداية التحديث** ، وهذه المرحلة بدأت بانقلاب سبتمبر ١٩٦٢ م ولا تزال مستمرة ، ومن الصعب تحديد تاريخ معين لانتهائها ، حيث ان هناك عوامل ومؤشرات سياسية

واقتصادية واجتماعية تحكم وتحدد انتهاء تلك المرحلة . اما المراحل الباقية (سيطرة المدينة ، الاحتواء ، رد الفعل ، والاستقرار الحديث) فهي بالنسبة لليمن مجرد مراحل افتراضية وستكون خارج اطار هذه الدراسة .

المرحلة التقليدية (١٩١٨ ــ ١٩٦٢ م)

منذ ان حصل اليمن الشمالي على حكمه الذاتي بموجب اتفاقية « دعان » عام ١٩١١ م، ثم حقق استقلاله الكامل بعد انهيار الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ م، وحتى حركة سبتمبر ١٩٦٢ م . اتسم المجتمع اليمني بالسمات التقليدية من الجوانب الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية .

لقد تولت أسرة حميد الدين حكم اليمن نتيجة لاعتبارات تاريخية تمثلت في بروز تلك الاسرة بروزا سياسيا خلال مرحلة النضال اليمني ضد الحكم التركي ، مما جعلها محط انظار للسلطات التركية ومناط أمل للشعب اليمني . ورغبة من أسرة حميد الدين في تسليم وتأكيد الشعب اليمني لقيادتها سارعت في تنظيم أمورها من الداخل . حيث انتخبت محمد بن يحيى عام ١٩٨١ م اماما . وبهذه الخطوة بدأت اسرة حميد الدين تبني الشرعية السياسية حول نفسها ، وتمهد الطريق لتولي السلطة في البلاد ، سواء عن طريق التعاون مع الاتراك أو عن طريق النضال ضدهم . وفي خطوة لتعزيز شرعية قيادتها السياسية صعدت اسرة حميد الدين نضالها ضد الاتراك سواء تحت قيادة محمد بن يحيى أو ابنه يحيى الذي تولى الامامة بعد وفاة والده عام ١٩٠٤ ، **ونتيجة للحملات العسكرية التي قادتها أسرة حميد الدين وشارك فيها الشعب اليمني توصلت القيادة اليمنية والحكومة التركية الى اتفاقية « دعان » عام ١٩١١ والتي بموجبها حصل اليمن على حكمه الذاتي ضمن نطاق الامبراطورية العثمانية (٥) . ولقد نجح الائمة من اسرة حميد الدين في استغلال تذمر الشعب اليمني من الحكم التركي ، ومن فساد ولاته وموظفيه ، مما دفع الشعب اليمني الى الالتفاف حولهم ، فارتفع بذلك شأنهم ، ومهدت الاحداث المتوالية الى ان ينتهي الامر بان يرثوا حكم الاتراك بعد هزيمة الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ م . (٦)**

الا ان أسرة حميد الدين لم توظف الشرعية السياسية التي بنتها لنفسها التفاف الشعب اليمني حولها للقيام بخطوات جريئة لتحديث المجتمع اليمني بقدر ما وظفته لتثبيت وجودها واستمرار بقائها . فالامام يحيى منذ توليه عام ١٩٠٤ وحتى عام ١٩١٨ م كان مركزا على تثبيت نفوذه السياسي وكسب المزيد من الشرعية والشعبية وذلك من خلال مقاومته للحكم التركي . وفي الفترة ما بين ١٩١٨ م وحتى توقيع معاهدات عام ١٩٣٤ م كان مشغولا في مواجهة التحديات الخارجية التي رفعتها له الحكومة البريطانية والدولة السعودية . وحيث انه لم

يوفق في مواجهة تلك التحديات فلقد اعتبر فشله من قبل الشعب اليمني بمثابة هزيمة لنظام الامامة وبداية لانحطاطه . وبين عام ١٩٣٤ م وحتى وفاته عام ١٩٤٨ م كان مهتما الى حد كبير بتأكيد مستقبل أسرته السياسي (٧) . اما بالنسبة لابنه أحمد الذي تولى الامامة من بعده فقد أمضى فترة حكمه بعيدا عن التفكير في التحديث ، ومركزا جل اهتمامه على احتواء الازمات السياسية التي واجهها ابتداء بثورة عام ١٩٤٨ م وانتهاء بمحاولة اغتياله عام ١٩٦١ م . لذا من ناحية التطوير والتحديث بقي المجتمع اليمني مجتمعا تقليديا .

لقد وصف البرفسور « لنشاوسكي » وضع المجتمع اليمني خلال فترة حكم الامام أحمد ، وهو وصف يوضح المظهر التقليدي للمجتمع اليمني خلال تلك الفترة ، ويبرز ايضا دور الامام احمد في وقف مسيرة التحديث في المجتمع اليمني (٨) . وفقا للنشاوسكي كان الامام احمد زعيما رجعيا . ولم يكن سلوكه الرجعي ردة فعل للتجديد بقدر ما هو قناعة برفض التحديث وما يترتب عليه من آثار سياسية واجتماعية . كان يشك في التقدم وجدواه ، واهتمامه الاساسي انما هو بنفوذه السياسي الشخصي واشباع رغبته الشخصية . لقد كان راضيا كل الرضى عن استمرار الامور على ما هي عليه ، وهذا يعني استمرار الفقر في اليمن وتخلفها عن مسيرة التقدم .

حتى اواخر الخمسينات لم يكن في اليمن سوى طريقين معبدين : الأول طريق (صنعاء ــ الحديدة) والذي بناه الروس ، والثاني طريق (صنعاء ــ تعز) والذي بناه الامريكيون . كما لم يكن هناك بنوك او مؤسسات مالية ولا حتى عملة خاصة باليمن . **اما النظام التعليمي** فكان بدائيا جدا ، ولم يكن هناك تعليم عال ، وهذا ما دفع اليمنيين للسفر للخارج لمواصلة التعليم . في عام ١٩٦٠م كان هناك خمسمائة طالب يمني يتلقون التعليم في عدن ، وما بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ طالب في مصر ، و ٨٠ طالبا في امريكا . في نفس الوقت ارسل بعض الضباط اليمنيين للتدريب العسكري في العراق ومصر . **بالنسبة لنظام العدل** فلقد كان نظاما فاسدا كما هو الحال بالنسبة لبقية الحكومة . اما بالنسبة **للضرائب** فقد كانت تعسفية ، **والزراعة** في انحطاط مستمر . فاليمن التي كانت ذات اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية اصبحت في عام ١٩٦٠م مستوردة . وفي الفترة ما بين ١٩٤٢ ــ ١٩٦٢م نزل انتاج القهوة من ١٢٠٠٠ طن في السنة الى ٤٠٠٠ طن . والسبب في ذلك ان معظم الاراضي الزراعية الصالحة لزراعة القهوة استغلت لزراعة القات والذي يعطي عائدا ماليا مرتفعا لصاحب المزرعة ، الا انه يحرم البلاد من غلة تصديرية هامة (٩) .

بالاضافة الى هذا الوضع الداخلي كانت اليمن في ظل حكم الامامة من اكثر دول العالم عزلة . **لقد كانت سياسة العزلة خطوة أساسية لنجاح النهج التقليدي**

لنظام الامامة ، اذ ان الانفتاح والاتصال سوف ينتج عنه اتساع لمدارك الشعب اليمني وثقافته ومقارنة لواقع اليمن بواقع الأمم والشعوب الأخرى ، وهذا ما سوف يدفع الشعب اليمني الى المطالبة بالتجديد والتحديث . الا انه رغم هذه العزلة نجحت طلائع من الشباب اليمني في السفر والتعليم في الخارج ، اما عن طريق اقناع الامام بالموافقة على المنح المقدمة لها ، أو على حسابها الخاص متحملة بذلك المتاعب المالية والاجتماعية . وبعد عودة تلك الطلائع بدأت تتجمع في مجموعات وتطالب بالتغيير والتجديد . وهنا واجه نظام الامامة ما تواجه القيادات التقليدية من خيارات محدودة .

يقول « سيرل بلاك » استاذ التاريخ في جامعة برنستون : أنه خلال عملية التحديث يواجه قادة المجتمع التقليدي ثلاثة خيارات :

(١) مقاومة الأفكار الجديدة واضطهاد المبتدعين ووصفهم بالمنشقين .

(٢) مناقشة الأفكار الجديدة وتقبل بعضها ورفض البعض الآخر .

(٣) قد يجد القادة التقليديون أن الأفكار الجديدة كلها مفيدة وهنا يقومون باعادة تنظيم جذرية للمؤسسات القومية بما يتناسب والأفكار الجديدة (١٠) .

وقد اختار الامام أحمد بدون تردد الخيار الاول ، حيث رفض اي شكل من اشكال التجديد ، واستمر في فكره وسلوكه التقليدي والذي رفضته الطلائع الجديدة من ابناء الشعب اليمني ، وصممت على مقاومته واستبداله بفكر عقلاني وسلوك عصري .

اذا كانت تلك هي صورة الحياة الاجتماعية والسياسية خلال حكم الامام احمد ، وهي ـ صورة تضفي على المجتمع اليمني صفة التقليدية ـ فان التركيبة الاجتماعية للمجتمع اليمني يغلب عليها الطابع الريفي التقليدي . وعلى الرغم من انه لا توجد احصائية عن تقسيم المجتمع اليمني الى مجتمع حضري وريفي خلال فترة حكم الامامة . فان الاحصائيات الأخيرة تكفي بحد ذاتها لاعطاء صفة عامة عن تركيبة المجتمع اليمني . وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٢) ، ففي عام ١٩٧٥م بلغت نسبة سكان الريف الى جملة السكان ٦ر٨٨ ٪ . اما نسبة العاملين في القطاع الزراعي من جملة العاملين في كافة القطاعات فيوضحها الجدول رقم (٣) وفيه نرى أن نسبة العاملين بالنشاط الزراعي من اجمالي القوة العاملة اليمنية بلغت عام ١٩٧٥م ٦ر٧٣٪ .

جدول رقم (٢)

سكان اليمن الشمالي
موزعين الى ريف وحضر
عام ١٩٧٥م *

المحافظة	نسبة سكان الحضر الى جملة السكان	نسبة سكان الريف الى جملة السكان
صنعاء	١٩ر٥	٨٠ر٥
تعز	١٠ر٢	٨٩ر٨
الحديدة	٢٤ر٩	٧٥ر١
آب	٥ر٦	٩٤ر٤
ذمار	٤ر٢	٩٥ر٨
حجه	٢ر١	٩٧ر٩
صعدة	٢ر٥	٩٧ر٥
المحويت	٢ر٥	٩٧ر٥
البضاء	١٢ر٥	٨٧ر٥
مأرب	٦ر٢	٩٣ر٨
المجموع	١١ر٤	٨٨ر٦

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لقوة العمل
في اليمن الشمالي حسب
قطاع النشاط الاقتصادي
على مستوى الجمهورية *
عام ١٩٧٥م

قطاع النشاط	نسبة قوة العمل في القطاع الى اجمالي القوة العاملة
غير مبين	٢ر٤
الخدمات الاجتماعية	٧ر٦
التامين والمال	٠ر٢
النقل والمواصلات	٢ر٢
التجارة	٦ر١
التشييد والبناء	٤ر٧
الكهرباء	٠ر١
الصناعات التحويلية	٣ر٠
التعدين	٠ر١
الزراعة	٧٣ر٦

* المصدر : **كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨١م** . الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، ادارة الاحصاء ، ص ٥٠ــ٥١ ، ص ٦٠ــ٦١ .

نستنتج مما سبق أن المجتمع اليمني كان في عهد الامامة مجتمعا تقليديا ولا يزال وبالدرجة الأولى مجتمعا ريفيا . واذا كانت صفة التقليدية كرسها نظام

الامامة لخدمة مصالحه وضمان بقائه ، فان سمة الريفية فرضتها طبيعة التطـــور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه اليمن . لقد ابرز « هنتفتن » في مراحله ان المرحلة الأولى (التقليدية) تتميز بظاهرة الاستقرار . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : **هل المرحلة التقليدية التي مر بها اليمن ولا يزال يحتفظ ببعض سماتها تميزت بالفعل بالاستقرار ؟.** هذا ما سوف نتناوله في الصفحات التالية .

الحركات السياسية ١٩٣٤ ــ ١٩٦٢م

لقد لاحظ مايكل هدسن في كتابه « السياسات العربية : البحث عن الشرعية» انه من الخطأ ان نفترض أن الحكم التقليدي في الشرق الأوسط بالتأكيد يتســـم بالاستقرار (١١) . واليمن الشمالي يوضح ابرز مثال . فالشرعية والشعبية التي اكتسبتها أسرة حميد الدين في المراحل الأولى لتوليها الحكم بدأت تتقلص ، حيث بدا الرضى يتحول الى سخط ، والاستقرار الى أزمات سياسية متوالية ، ادت في النهاية الى القضاء على نظام الامامة ، وقللت من أهمية مفهوم « هنتفتـــن » كدليل للباحث السياسي المهتم بدراسة الاستقرار في المجتمعات التقليدية .

منذ عام ١٩٣٤م ونظام الامامة في اليمن يواجه مشاكل سياسية مزمنة ، ففي هذا العام تلقى نظام الامامة أول هزيمة خارجية له ، وذلك عندما وقع الامام يحيى معاهدة مع بريطانيا انسحبت بموجبها القوات اليمنية من عدة مناطق من الجنوب كانت مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة حماية . وفي نفس العام وقع الامام يحيـــى اتفاقية الطائف مع المملكة العربية السعودية عندما تقهقرت القوات اليمنية امـــام القوات السعودية في تهامة . وبموجب اتفاقية الطائف اعترف الامام يحيى بامتداد السلطة السعودية لتشمل اقليم عسير . هذه الاتفاقيات اعتبرها الدكتور سحويل بمثابة الحد الفاصل بين فترتين متميزتين من حكم الامام ، حيث تركت أثرا سلبيـــا بالنسبة لنظام الامامة ككل وللامام يحيى بالذات ، حيث انه لم يعد ذلك الرجـــل الذي تخفق فوق جبينه الوية انتصارات سابقة (١٢) .

وفي عام ١٩٣٦م بدأت ملامح المعارضة السياسية الداخلية تلوح بالأفق ، حينما كون أحمد المطاع وعبد السلام صبرة ومحيي الدين العنسي أول جمعية سرية عرفت باسم **(هيئة النضال)** . ونظرا لمحدودية قاعدتها الشعبية وطابعها السري فلقد كان هدف هيئة النضال تسريب أعضائها الى جهاز الحكم وضربه من الداخل ، وذلك بالايقاع بين الامام ورجال حكمه المقربين ، وخلق المنافسة بين أولاد الامـــام يحيى ، والعمل على احباط المخطط الذي يدعو لاصلاح مرتبط باحياء الدعـــوة الزيدية والامامية ، وادخال عناصر نزيهة وذات كفاءة في جهاز الحكم . الا ان الامام يحيى لم يمهل اعضاء هيئة النضال وقتا طويلا حيث اعتقلوا في نفس العام وزج بهم في السجون . لقد قللت هذه الاعتقالات من شعبية الامام يحيى وأشعلت فتيل الحركة الوطنية .

في عام ١٩٣٨م تغيرت وجهة حركة المقاومة للامام يحيى من العمل السري الى العمل الثقافي العلني ، حيث استطاع احمد الوريث واحمد المطاع اقناع وزير المعارف اليمني سيف الاسلام عبد الله باصدار مجلة علمية ادبية تاريخية أطلق عليها (مجلة الحكمة اليمانية) واستمرت في الصدور من سبتمبر ١٩٣٨م وحتى فبراير ١٩٤١م . لقد نادى رئيس تحرير مجلة الحكمة (الوريث) بأفكار اصلاحية مبنية على اسس اسلامية (١٣) . الا أنه رغم هذا الطابع الاصلاحي لمجلة الحكمة فانها عملت في الواقع كمنبر لجبهة وطنية معارضة لنظام الامامة ، حيث ظهر بها الى جانب التيار الاصلاحي الذي يقوده الوريث تيار ثوري معارض . لقد استطاع ثوار تلك الفترة أن يتسللوا اليها ويحرروا بها ، بدليل انه بعد فشل حركة ١٩٤٨م الثورية اتضح أن كثيرا ممن اعتقلوا أو اعدموا كانوا ممن حرروا بها (١٤).

وفي عام ١٩٤٤ م قرر مجموعة من معارضي الامام يحيى الهرب الى عدن والاستقرار فيها وجعلها مركز لنشاطهم ومعارضتهم لحكم الامام يحيى وابنه أحمد. وكانت هذه الهجرة أول هجرة سياسية لمعارضي حكم الامام يحيى ، وأطلقت المجموعة التي شاركت في الهجرة على نفسها (حزب الاحرار) . الا أن بريطانيا في محاولة منها لكسب ود الامام يحيى وضمه الى جانبها في حربها مع هتلر منعت المهاجرين من الاستمرار في تأسيس الحزب ومن مزاولة اي نشاط ضد الامام (١٥).

وبلغت المقاومة ضد الامام يحيى ذروتها في حركة ١٧ فبراير ١٩٤٨ م حينما نصب مجموعة من الثوار كمينا ناجحا له في منطقة (حزيز) قرب صنعاء حيث تمكنوا في هذا الكمين من اغتياله . وفور اعلان نبأ وفاة الامام أعلنت القوى المعارضة للامام يحيى مبايعة عبدالله بن احمد الوزير، الذي ينتمي لاسرة يمنية بارزة، وسبق أن كان حاكما للحديدة ووزيرا للدولة كامام لليمن بدلا من ولي العهد احمد بن يحيى (١٦) . وبعد مبايعته توجه الوزير الى قصر (غمدان) وبدأ مباشرة أمور الدولة . وفي خطوة أخرى لتوطيد النظام الجديد توجه جميل جمال القائد العسكري الذي لعب دورا في نصب الكمين للامام يحيى واحتل قصر (السعادة) بعد ان قتل رئيس وزراء الامام القاضي عبدالله العمري واثنان من ابناء الامام وهما الحسين ومحسن ، بالاضافة الى عدد من المقربين للامام . الا ان هذه الحركة والتي تعتبر الاولى من نوعها في العالم العربي لم تنجح ، فلقد هرب ابن الامام يحيى وولي عهده أحمد من تعز حيث كان حاكما لها الى مدينة حجة في الشمال ، ومنها بدأ في تشكيل قوة عسكرية من القبائل . ومن حجة انطلق الى صنعاء مصحوبا بأخوته الحسن والعباس وتمكن من احتلال صنعاء في ١٣ مارس ١٩٤٨ م بعد ان انهى حكم الوزير ونفذ فيه حكم الاعدام مع كبار مساعديه ، ومن صنعاء توجه الى تعز حيث جعلها مقرا لـه .

رغم فشل حركة يونيو ١٩٤٨ م فان المقاومة لنظام الامامة لم تقف ، ومما ساعد على نموها الانشقاق الذي حصل في اسرة حميد الدين نتيجة لتعيين البدر

ابن الامام احمد وليا للعهد . فلقد عارض هذا التعيين بعض افراد الاسرة ، ومن بينهم عبدالله أخو الامام احمد ، الذي جمع حوله بعض افراد اسرته واقنعهم بمساعدته ليكون وليا للعهد بدلا من البدر . كذلك قام عبدالله باتصالات مع القوى المعارضة للامام احمد والتي بدورها قامت باتصالات مع العسكريين المناهضين للامام ومن بينهم المقدم احمد الثلايا وشجعوهم على التخلص منه . لقد ادت تلك الاتصالات الى الهجوم على مقر الامام احمد في تعز في مارس ١٩٥٥ م والطلب منه التنازل عن الامامة لاخيه عبدالله . الا انه اثناء الحصار لجأ الامير البدر (ولي العهد) الى حجة — وهي نفس المكان الذي لجأ اليه والده حين قامت حركة ١٩٤٨ م — وجمع حوله من الانصار ما يفوق القوة العسكرية الموالية للامير عبدالله ، ومن ثم تحرك لتحرير والده واعادته للحكم . ومما ساعد على نجاح تحرك البدر الموقف الشجاع للامام احمد وثقته بنفسه (١٧) .

بعد فشل انقلاب ١٩٥٥ م تحول مسار حركة المقاومة لنظام الامامة الى اتجاه جديد تقوده فئة جديدة . فلقد بدأ الطلبة اليمنيون الموجودون بالخارج وبالذات في مصر يشكلون جزءا هاما من حركة المعارضة اليمنية لحكم الامامة . خصوصا بعد تأسيس اتحادهم في القاهرة عام ١٩٥٦ م وانعقاد مؤتمرهم الاول في يوليو من نفس العام . ولقد تميز نشاط الطلاب باتصالاته المكثفة مع رجال الفكر والصحافة في الوطن العربي وفي مساهمته في بلورة مفهوم فكري واضح المعالم لحركة المعالم المعارضة اليمنية (١٨) .

ان تأثر الطلبة اليمنيين بثورة يوليو ١٩٥٢ م المصرية كان واضحا ، وانعكس هذا التأثر في السمة الراديكالية التي اتسمت بها مفاهيمهم الوطنية . بالاضافة الى ذلك اقترن ظهور الاتحاد الطلابي بانتشار التنظيمات الحزبية العقائدية في العالم العربي ، مثل : البعث ، وحركة القوميين العرب ، والاحزاب الشيوعية . لقد كان لظهور تلك التنظيمات الجديدة اثر سلبي على التنظيمات السياسية اليمنية التقليدية ، ولا سيما حزب الاحرار الذي تأسس في عدن ، والذي لم يكن بمقدوره الصمود أمام تلك التنظيمات . لقد فتحت تلك التنظيمات السياسية المختلفة سوقا جديدا للعقائد السياسية أمام الطلبة اليمنيين وغيرهم من فئات الشعب اليمني الاخرى . كما ان الطلبة اليمنيين استفادوا من تلك التنظيمات لرفع مستوى تنظير مفاهيمهم الوطنية وتعميق روابطهم الحزبية .

في أواخر الخمسينات تبلورت حركة المقاومة للامامة بشكل لم يسبق له مثيل . فلقد أجرى عدد من الشخصيات اليمنية البارزة مثل القاضي عبد السلام صبره والشيخ حسين الاحمر والقاضي عبد الرحمن الارياني اتصالات واسعة ، وذلك للقيام بانتفاضة شعبية ضد حكم الامام أحمد والقضاء عليه . ولقد نتج عن تلك الاتصالات خطة ذات جانبين : الاول ، القيام بحركة تمرد تبدأ في قبائل حاشد

وبكيل حيث يقوم رجال تلك القبائل باحتلال المراكز الحكومية الموجودة فيها والقبض على العناصر الموالية للامام ومن ثم ينضم الى حاشد وبكيل عدد من افراد الجيش والقبائل الاخرى وبعض العلماء والمثقفين وذلك لزيادة قوتها والعمل على انتشارها . أما الجانب الاخر من الخطة فقد تمثل في محاولة اغتيال الامام احمد ، حيث تطوع مواطن يمني اسمه سعيد حسن ابليس للقيام بمهمة الاغتيال في الوقت الذي تولت عناصر اخرى توفير السلاح له وتسهيل مهمة اقترابه من الامام .

بدأت حركة تمرد القبائل عام ١٩٥٨ م بعقد مؤتمر بحاشد قام به حسين الاحمر وابنه حميد ، وارسلت رسائل الى القبائل والجيش والعلماء ، وقام عبد السلام صبره وعبدالله الارياني وغيرهما باتصالات مكثفة وبخاصة مع قادة الجيش . تلا المؤتمر اندلاع رصاص رجال حركة التمرد في بلاد حاشد . لكن الامام تمكن من تأليب القبائل على بعضها حيث استمال القبائل المنافسة للاحمر ، ومن ثم حشد قوات كبيرة من الجيش والقبائل ، وجرت معارك ضارية بين الطرفين انتصر فيها الامام احمد واعدم الشيخ حسن الاحمر وابنه حميد (١٩) . اما فيما يتعلق بمحاولة الاغتيال فان الشخص الذي تولى المهمة اكتشف امره وقبض عليه وهو يحمل القنابل فسجن في سجن حجة ثم نفذ فيه حكم الاعدام .

لقد كانت آخر حركات اقاومة لنظام الامامة قبل حركة سبتمبر ١٩٦٢ م محاولة اغتيال الامام احمد عام ١٩٦١ م حينما نصب له ثلاثة من الضباط وهم : عبدالله اللقية ، ومحمد العلفي ، ومحسن الهنداونه ، كمينا أثناء تردده على مستشفى الحديدة لاجراء بعض الفحوصات الطبية . ولقد تمكن الضباط في هذا الكمين من جرح الامام احمد جروحا خطيرة ظل يعاني منها مدة عام ونصف حتى توفي في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ م . وبعد وفاة الامام احمد تولى ابنه سيف الاسلام البدر الامامة . لكن بعد مرور اسبوع واحد فقط من توليه أطاح به انقلاب عسكري في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م . وهذا الانقلاب قضى على نظام الامامة واسرة حميد الدين واقام بدلا منه نظاما جمهوريا يتزعمه زعيم عسكري هو القائد العام للحرس الملكي عبدالله السلال .

مما سبق نستنتج ان المرحلة التقليدية التي عاشها اليمن في ظل الامامة لم تكن تتسم بالاستقرار السياسي . على خلاف ذلك تميزت المرحلة التقليدية في تطور المجتمع اليمني بحركات سياسية مختلفة شارك فيها فئات مختلفة من الشعب اليمني . ان المجتمعات التقليدية في العالم الثالث بصفة عامة والشرق الاوسط بصفة خاصة لا ينطبق عليها نفس حركة نمو المجتمعات الاوروبية وسماتها . لذا تبقى جدوى مراحل « هنتغتن » محدودة كدليل للبحث في الاستقرار السياسي لمجتمعات العالم الثالث في مراحلها التقليدية . في تلك المجتمعات قد تتوافر كل السمات الاجتماعية والاقتصادية للمرحلة التقليدية ، ومع ذلك ينعدم الاستقرار السياسي .

بداية التحديث (١٩٦٢ ــ ....)

ان الثورة ليست مجرد تغيير السلطة السياسية في البلاد بقدر ما هي تغيير للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة والقيم والمفاهيم التقليدية واستبدالها بمؤسسات جديدة تلتزم بقيم ومفاهيم حديثة (٢٠) . اذا كان هذا هو المعنى الحقيقي للثورة فإن حركة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م لا يمكن وصفها بأنها ثورة ، بل انها انقلاب عسكري غير سلطة الائمة بسلطة عسكرية كخطوة اولى لايجاد مرحلة ثورية يمكن تسميتها بمرحلة أقلاع أو تحديث المجتمع اليمني .

واذا كنت في حالة اليمن قد اختلفت مع « هنتغتن » في السمات التي حددها للمرحلة التقليدية وبالذات سمة الاستقرار فانني أتفق معه كل الاتفاق في السمات التي حددها للمرحلة الثانية من مراحل التحديث ، حيث ان السمات التي حددها لتلك المرحلة ظهرت في المجتمع اليمني مع بداية الستينات وشكل ظهورها بداية مرحلة التحديث . وفقا « لهنتغتن » في المرحلة الثانية من مراحل تحديث المجتمع (بداية التحديث) تظهر في المجتمع بعض الظواهر ، والتى اذا استمرت فهي مؤشر على بداية تحول المجتمع من المرحلة التقليدية الى مرحلة بداية التحديث (الاقلاع)، ومن هذه الظواهر :

١) زيادة حجم المدن ونمو النشاط الاقتصادي فيها ، وظهور مجموعات جديدة ، ونمو وعي اجتماعي جديد للمجموعات التقليدية . بالاضافة الى ذلك يبدأ في المدن ظهور أفكار ووسائل جديدة عادة ما يكون لها تأثير على سلوك ومعتقدات سكان المدن .

٢) ظهور طبقة متوسطة (ضباط الجيش ، موظفين ، مدرسين ، مهندسين ، وصغار التجار) . وهذه الطبقة عادة هي أول من يتعرض للتحديث ويحمل لواء الدعوة للتجديد ، حيث تبدأ بالمطالبة بنوع من المشاركة السياسية كخطوة لتحقيق طموحاتها وتجسيد مطالبها . ويزداد نفوذ تلك الطبقة الاجتماعي بازدياد فعاليتها السياسية .

٣) ازدياد حدة الصراع بين انصار التقليد وانصار التحديث ، وعادة ما يتحول الصراع الى ازمة سياسية اجتماعية يستخدم خلالها اسلوب العنف .

٤) الصراع بين انصار التقليد وانصار التحديث عادة ما يتمركز في المدن ، السبب في ذلك ان القوة السياسية للطبقة المتوسطة وانصار التحديث عادة ما تكون في المدن . كما ان المدن هي المركز الاساسي لصناعة السياسات القومية وهي التي تحتكر ادوات تنفيذ تلك السياسات .

بالنسبة للمجتمع اليمني كل الظواهر السابقة بدات تظهر بعد حركة سبتمبر ١٩٦٢ م . فيما يتعلق بالمدن وزيادة حجمها فهي ظاهرة يلاحظها الزائر لليمن

الشمالي خصوصا حينما يطل من جبل صبر في تعز أو نقم في صنعاء ويقارن بين تعز وصنعاء القديمتين وتعز وصنعاء الجديدتين . بالاضافة الى زيادة حجم المدن فان حجم النشاط الاقتصادي الاستهلاكي، بسبب المعونات والتحويلات الخارجية، ازداد بشكل قفزات وليس بشكل نمو عادي . ان جولة في شارع عبد المغني في صنعاء مثلا تعطي انطباعا للملاحظ بأن ما يوجد في صنعاء من سلع وكماليات لا يختلف عما يوجد في اسواق لندن وباريس . **لقد استحوذ النشاط الاقتصادي في المدن على نشاط القرية وأصبحت القرية مستوردا أساسيا من المدن ومصدرا ثانويا لها .**

لا شك ان معظم ان لم يكن كل ما يوجد في اسواق صنعاء وتعز من سلع يأتي عن طريق الاستيراد . لكن ما يهمنا هو تأكيد ان **المدينة أصبحت مركز النشاط الاقتصادي ، فأنهت بذلك دور القرية كوحدة اساسية في النشاط الاقتصادي القومي .** ومع استيراد السلع والخدمات بدأ استيراد الافكار والمعتقدات ، ووجدت تلك الافكار أسواقا تفوق ما وجدته السلع والخدمات . رغم الحظر المفروض على النشاطات الحزبية والعقائدية ، ورغم الاتجاه الرسمي للدولة ، وهو انها اسلامية عربية ذات نظام اقتصادي مختلط ، فان في صنعاء وتعز بالذات من تعدد الاتجاهات السياسية ما يوازي بيروت وطرابلس . كما ان لهذه الاتجاهات من الانصار والمؤيدين ما يشابه — وليس بالشرط يطابق — المليشيات اللبنانية .

اما بالنسبة لظهور الطبقة المتوسطة فهو امر ليس من الصعب ادراكه . فالجيش وقطاعات الامن الاخرى يمثلون فئة هامة في المجتمع اليمني ، وضباط تلك القطاعات ينتمون الى تلك الطبقة . بالاضافة الى ذلك فان زيادة مسئوليات الحكومة ومن ثم نشاطاتها ترتب عليه زيادة الموظفين خصوصا الذين تلقوا تعليمهم بالخارج . لقد اوجدت اجهزة حكومية جديدة مثل جامعة صنعاء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، مؤسسة المياه والمجاري ، المؤسسة العامة للكهرباء ومعظم العاملين بتلك الاجهزة ينتمون الى الطبقة المتوسطة . ومع زيادة مسؤوليات تلك الاجهزة وايجاد اجهزة جديدة اخرى فسوف يزداد حجم الطبقة المتوسطة ، ومع مرور الزمن ، ستبني تلك الطبقة نفوذا اجتماعيا وسياسيا يفوق اي نفوذ آخر في المجتمع اليمني .

اما الصراع بين التقليد والتجديد فلقد بدا منذ زمن ، الا انه لم يأخذ بعدا قوميا وشعبيا الا بعد حركة سبتمبر ١٩٦٢ م والتي كانت بداية لحركة تحديث رسمية وشعبية لا تزال مستمرة . ان انقلاب ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م كان هدفه صنع ثورة في المجتمع اليمني ، ورغم انه مضى الان اكثر من عشرين عاما على قيامه فلا يزال المجتمع اليمني في أولى مراحل الثورة المنشودة . ان الحرب الاهلية اليمنية والتي استمرت من سبتمبر ١٩٦٢ م وحتى مايو ١٩٧٠ م كانت في رأيي

ظاهرة عادية لاي مجتمع يتنقل من المرحلة التقليدية الى مرحلة التحديث ، وفي التاريخ امثلة عديدة . ان ما ميز الحرب اليمنية عن غيرها من الصراعات والحروب الاهلية هو طول امدها ، وذلك بسبب تدخل عوامل خارجية . فمرحلة التحديث عادت تتسم بحدة الصراع ، وانقلاب سبتمبر ١٩٦٢ م لم يكن صراعا قوميا ثوريا بحد ذاته بقدر ما كان بداية الصراع . اما الصراع الحقيقي فقد تجسد خلال الحرب الاهلية بين انصار التقليد وانصار التحديث ، ولا يزال هذا الصراع مستمرا ، وان كانت قد خفت حدته واختلف اسلوبه .

اخيرا فان الصراع بين التقليديين وانصار التحديث تمركز في المدن وبالذات في صنعاء وتعز . ان السبب في ذلك يرجع الى أن قوة انصار التحديث عادة ما تتمركز بالمدن ، اما الريف فهو عادة ما يكون في المراحل الأولى للتحديث مواليا للتقليديين . ان تاريخ الحرب الأهلية اليمنية يوضح لنا كيف كانت اهمية المدن اليمنية خلال الصراع ، وكيف ان سيطرة التقليديين على اجزاء شاسعة من قرى اليمن في الشمال الشرقي لم تنه النظام الجمهوري الذي جعل من المدن قلاعا حصينة له . فرغم صغر حجم المدن من حيث السكان فإن مركزها الاداري وثقلها السياسي والعسكري ومهارة سكانها في التخطيط والتنفيذ وما لديها من تسهيلات اعلامية وخارجية يمكنها في النهاية من مجابهة التحديات والتغلب عليها .

اذا كل الظواهر التي تحدث عنها « هنتغتن » في مرحلة بداية التحديث (الاقلاع) بدأت تظهر في المجتمع اليمني مع بداية الستينات ولا تزال تلك الظواهر مستمرة واستمرارها يعبر عن استمرار وجود المجتمع اليمني في تلك المرحلة .

واذا كانت الظواهر السابقة تعتبر مجرد مؤشر لانتهاء مرحلة (التقليد) وبداية مرحلة (الاقلاع) فأنه من الأهمية بمكان أن نتحدث عن الكيفية التي انتقل بها المجتمع اليمني سياسيا من مرحلة التقليد الى مرحلة التحديث ، وهذا ما يتطلب استعراضا موجزا لاندفاعة اليمن السياسية والتي بدأت في سبتمبر ١٩٦٢ م ولا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر .

ان انقلاب ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م يعتبر اول اندفاعة يمنية للتحديث السياسي. الا انه رغم اهمية هذا الحدث في تاريخ اليمن المعاصر فان الانقلاب لم يحقق اهدافه المنشودة ، وذلك بسبب افتقاره للنظرية الواضحة والتنظيم السليم . لقد قاد الانقلاب الزعيم عبد الله السلال القائد العام للحرس الملكي ، والذي كان ضالعا في محاولات تغيير نظام الحكم السابقة (٢١) .

ومما تجدر الاشارة اليه هو أنه رغم ان الزعيم السلال ظهر للعامة على انه المخطط والمنفذ لانقلاب سبتمبر ، الا أن الوثائق التاريخية تؤكد أن دوره شبيه بدور محمد نجيب في ثورة يوليو ١٩٥٢م المصرية . **اما المخطط والمنفذ الحقيقي لانقلاب**

سبتمبر فهو « تنظيم الضباط الأحرار » ، وهذا التنظيم لم يطلع السلال على نواياه الحقيقية الا قبل اسبوع واحد فقط من قيام الانقلاب الذي ظهر السلال وكأنه صانعه (٢٢) .

عقد تنظيم الضباط الاحرار أول اجتماع سري له في ديسمبر ١٩٦١م اي قبل اقل من عام على قيام الانقلاب . ولقد نجح التنظيم في الحفاظ على سريته حتى عن القوى المعارضة الأخرى ، لأن هذه القوى كانت مكشوفة لنظام الامام ، وعلاقة تنظيم الضباط الاحرار بها قد يؤدي الى كشفه . ولما كان الضباط الاحرار يعتقدون ان تغيير نظام الامامة سوف لن يتم الا من خلال الجيش فانهم اخذوا يعملون على ايجاد نفوذ لهم داخل قطاعات الجيش والسيطرة على الأسلحة الحديثة الفعالة ، متخذين من شعار تأييد البدر كولي للعهد خير وسيلة لتغلغل نفوذهم والاعداد للانقلاب . لقد ركز الضباط الأحرار اهتمامهم أولا على مدينة تعز ، لكونها مركز تجمع العناصر المؤيدة للامام ، وكانوا يريدون تنفيذ الانقلاب فيها . لكنهم فوجئوا في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م بموت الامام أحمد وتولي البدر ، الذي جعل صنعاء مقرا له . لذا تحول تركيز الضباط الأحرار من تعز الى صنعاء حيث توجد الحكومة والامام الجديد (البدر) والذي أعلن في أول خطاب له بأنه سيسير على النهج الذي سار عليه آباؤه وأجداده ، وهدد بأنه سيضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه مناهضة الحكم الجديد (٢٣) . هذا التهديد جعل قادة الانقلاب يدركون بأنه لا مجال للامل ، ولا بد من الاسراع في تنفيذ الانقلاب حتى لا يكونوا هدفا للامام الجديد (البدر) واعوانه .

لذا في الساعة الحادية عشرة من مساء الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م توجه الجيش (ست دبابات بكامل طاقمها مدعومة بمدرعات) الى دار البشائر (مقر الامام البدر) لمحاصرتها وتسليم اعلان الانذار الموجه الى الامام البدر للاستسلام ، وتوجيه نداء الى أفراد الحرس الملكي بأن يقفوا مع الانقلاب ضد الامام . بالنسبة للامام البدر فقد تمكن من الهرب خارج القصر ومن ثم الى المناطق الشمالية من البلاد . أما بالنسبة لحراس القصر فقد رفضوا التعاون وبدأوا في مقاومة عنيفة ادت الى مجزرة في منطقة دار البشائر . لكن رغم هذه المقاومة نجح الانقلاب في الاطاحة بنظام الامامة واعلان الجمهورية في صباح ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م .

اذا كان انقلاب سبتمبر ١٩٦٢م قد نجح في الاطاحة بنظام الامامة واعلان الجمهورية ، فانه لم ينجح في بناء المؤسسات السياسية القادرة على تحقيق المشاركة والشرعية السياسية ، كما انه لم يطرح بديلا فكريا واضح المعالم قوي الأساس . فمن الناحية التنظيمية اقترنت الممارسات الخاطئة لقادة النظام الجمهوري مع ضعف الأسس التي بني عليها تنظيم الضباط الأحرار لتشكل عقبة في طريق بناء مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة الفراغ السياسي الذي خلفه

سقوط النظام الملكي . لقد كان أبرز الممارسات الخاطئة لقادة النظام الجمهوري انعدام مبدأ النقد الذاتي . **« كان الخطأ يقع بروح لا مسئولة غالبا ، فيتطور ليصبح مسلكا لا يتعرض للنقد والتمحيص ، فيكتسب شرعية مطلقة ، يصبح نقده عملا مضادا للثورة »** . ثم ان التنظيم الذي قاد الانقلاب (تنظيم الضباط الأحرار) كان ضعيف الأسس فقد فشل في الاستمرار والتطور فاستمرت حركة الانقلاب بعد نجاحها فاقدة للاداة السياسية الضرورية لعملها . « لقد ضاع التنظيم وتفسخ تحت الحاح المسئوليات الكبرى التي واجهها اصحابه بعد الثورة » (٢٤) . أخيرا يأتي عدم وضوح الرؤية بشكل كاف لدى قادة الانقلاب وانصاره ، فالمبادىء الستة التي اعلنها قادة الانقلاب كأهداف للحركة كانت أهدافا عامة وهي : ـــ

١) التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما ، واقامة حكم جمهوري عادل ، واذابة الفوارق والامتيازات بين الطبقات .

٢) بناء جيش وطني قوي لحراسة البلاد وحماية الثورة ومكاسبها .

٣) رفع مستوى الشعب اقتصاديا وسياسيا وثقافيا .

٤) انشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني ، يستمد أنظمته من روح الدين الحنيف .

٥) العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة .

٦) احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، والعمل على اقرار السلام ودعم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم (٢٥) .

هذه المبادىء العامة لا يمكن القول انها تشكل اطارا فلسفيا او حتى تنظيريا لعملية تغيير اجتماعية جذرية . **لقد ترتب على هذا الضعف في التنظير استمرار القيم والمفاهيم التقليدية التي حكمت سلوك قاعدة واسعة من الشعب اليمني وحالت دون التغيير والتجديد** . ولم تكن المشاكل التي واجهت حركة سبتمبر ١٩٦٢م مشاكل ذاتية فحسب ، بل هناك أيضا المشاكل التي واجهت الحركة من الخارج وبالذات من بقايا النظام الملكي ومؤيديه .

لقد بدأت حركة سبتمبر اليمنية تأخذ أبعادها الاقليمية والدولية منذ اليوم الثاني لقيام الانقلاب حينما أرسلت مصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م سفينة مصرية الى ميناء الحديدة تحمل فنيين وامدادات طبية. وفي أول اكتوبر ١٩٦٢ م اعلن عبدالناصر ان بلاده تعارض أي تدخل خارجي في شؤون اليمن ، وكان بذلك يشير الى دعم السعودية والاردن للملكيين والذي تمثل بالاعتراف بالحكومة التي شكلها الملكيون في المنفى ، والتي رأسها أولا الحسن عم البدر ثم الامام البدر نفسه . وبعد

اعلان ناصر مباشرة ارسلت مصر الى ميناء الحديدة ثلاث سفن حربية تحمل اسلحة وجنودا وذخيرة .

وفي ٦ نوفمبر ١٩٦٢م تصاعد الموقف الاقليمي حينما قطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر بعد أن اتهمتها بالاغارة بطيرانها على بعض المدن السعودية المتاخمة لحدود اليمن . بعد ذلك بيومين أعلن ابرام تحالف عسكري بين السعودية والاردن . ومن جهة أخرى أبرم حلف جديد للدفاع المشترك بين مصر واليمن ، وتم التوقيع عليه في صنعاء يوم ١٠ نوفمبر ١٩٦٢م ، واتفق الطرفان على سريان الحلف لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ونتيجة لهذا الالتزام العسكري المصري زادت القوات المصرية المرسلة الى اليمن حتى بلغت سبعين الفا ، كما أن تورط المصريين ونفوذهم في صناعة السياسة اليمنية الداخلية والخارجية زاد بشكل ملحوظ (٢٦) . وهكذا أصبح الموقف بشكل عام في اليمن بعد انقلاب سبتمبر ١٩٦٢م يأخذ الصورة التالية : صراع مسلح بين الملكيين والجمهوريين . وتقوم المملكة والاردن بمساندة الفريق الأول بالمال والسلاح ، بينما تحارب القوات المصرية علنا الى جانب الجمهوريين .

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه رحى الحرب الاهلية بين الملكيين والجمهوريين حاول الجمهوريون توحيد صفوفهم وتصحيح أخطائهم . لذا انعقد مؤتمر « عمران » بعد عام من قيام الانقلاب أي في سبتمبر ١٩٦٣م . ورغم أن المؤتمر لم يقدم برنامج عمل مفصل فقد اهتم في تصحيح الممارسات الخاطئة مثل المحاكمات العسكرية ، وتوزيع الرتب العسكرية دون قياس ، كما طرح مطالب هامة من بينها المطالبة بالدستور واجراء انتخابات عامة ، وبرلمان شعبي (مجلس شورى) . لكن المؤتمر فشل في التأثير على مجرى الأحداث ، فتطورت بعيدا عن مقاصده . ويرجع الاستاذ عفيف الفشل الى ان المؤتمر عقد في جو من عدم الثقة بين الجمهوريين الشباب والجمهوريين الكبار من العلماء والمشائخ والسياسيين التقليديين (٢٧) .

ومن هذا المؤتمر بدأ الصراع داخل الصف الجمهوري بين يسار الثورة ويمينها . ويتكون اليسار من بعض الشباب الراديكالي والمثقفين وصغار الضباط والعناصر الحزبية التي كانت قد انتظمتها احزاب رئيسية هي : حزب البعث ، وحركة القوميين العرب ، والماركسيين اليمنيين . وتتكون القوى المقابلة من بقايا حزب الأحرار والمشائخ وكبار الضباط . وفي البداية دار الصراع بين هاتين القوتين على اسلوب مواجهة التحدي الذي رفعه الملكيون لحركة سبتمبر . فبينما يرى اليسار أن التشدد والحزم هما الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الحركة وضمان استمرارها ، كان اليمين يقترح نهجا آخر يتسم باللين والتساهل ويعتمد على المصالحة مع الملكيين (باستثناء الاسرة المالكة) .

وفي عام ١٩٦٥م اشتد الصراع السياسي بين اليسار واليمين الجمهوري ، حينما بادر اليمين الجمهوري الى تجميع قواه واعادة صياغة برنامجه في مؤتمر عقد في « خمر » في مايو ١٩٦٥م وذلك تحت رعاية وحماية أقوى واكبر قبيلة في اليمن (حاشد) برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر . وقد وضع المؤتمر مهمتين أساسيتين للمرحلة القادمة ، هما : أنهاء حالة الحرب بمختلف السبل والوسائل ، والسعي وراء المودة والآخاء والصداقة الشريفة مع الأشقاء الجيران . وقد شكل المؤتمر لجنة للسلم تتولى تنسيق الاتصال بالملكيين ، وهذه اللجنة ضمت خمسة من المشائخ واربعة من العلماء .

وردا على مؤتمر « خمر » قرر اليسار الجمهوري عقد مؤتمر في صنعاء في يوليو ١٩٦٥م بغرض وضع ميثاق وطني يؤكد المضمون التقدمي والديمقراطي للنظام الجمهوري ويعمق معناه . الا أنه قبل انعقاد المؤتمر تبين أن الوقت ما زال مبكرا لايجاد دليل نظري للثورة ، وان جو الحرب الاهلية لا يساعد على نجاح هذه الخطوة لذا اكتفى المؤتمرون بوضع وثيقة عمل .

وفي اغسطس ١٩٦٥م عقد الملكيون والجمهوريون المنشقون « مؤتمر الطائف » وكان القصد الأساسي من المؤتمر التحضير للقاء الوشيك في جدة بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر . انتهى مؤتمر الطائف بتبني فكرة « الدولة الاسلامية » كبديل للنظام الجمهوري . وارسل قادة المؤتمر برقيات الى الملك فيصل والرئيس عبد الناصر يحثونهم فيها على تبني فكرة الدولة الاسلامية في مؤتمر جدة المزمع عقده بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر .

انعقد مؤتمر جدة في ١٤ اغسطس ١٩٦٥م واستمر ثلاثة أيام . ثم صدر بيان مشترك اذيع من الرياض والقاهرة يؤكد ان للشعب اليمني الحق في ابداء رأيه في الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي في موعد أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م . كما اعتبر البيان أن المدة الباقية حتى ذلك التاريخ هي فترة انتقالية لهذا الاستفتاء ، بالاضافة الى انه يجب تعاون مصر والسعودية على تشكيل لجنة مشتركة من اليمنيين تمثل جميع القوى الوطنية وأهل العقد والحل لعقد مؤتمر يضع تصوره للمستقبل . ورسم مؤتمر جدة المهام الملقاة على عاتق هذا المؤتمر والذي رئي ان يعقد في مدينة حرض ، وفي نفس الوقت التزم كل من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر ببذل كل جهودهما من أجل عقد المؤتمر وتنفيذ قراراته .

افتتح مؤتمر حرض يوم ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م بحضور هيئة الرقابة السعودية ـ المصرية المشتركة ، ولجنة السلام المشتركة . وفور ما بدات المناقشات ظهرت الخلافات والتحفظات ، حيث حاول كل من الوفدين (الجمهوري والملكي) تفسير قرارات مؤتمر جدة لصالحه . فالوفد الجمهوري راى البدء في مناقشة اللائحة التنفيذية لسير اعمال المؤتمر ، ولكن الوفد الملكي راى البدء في مناقشة نظام الحكم

اولا ، وكان يرى ايضا ان يكون نظام الحكم وسطا بين الجمهورية والملكية اي دولة اسلامية ، وذلك حتى الاستفتاء العام الذي حدده مؤتمر جدة في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م . أما الوفد الجمهوري فقد كان يصر على بقاء النظام الجمهوري حيث انه النظام الشرعي الذي اعترفت به الامم المتحدة والجامعة العربية . وفي النهاية لم يخرج المؤتمر بنتائج ايجابية او خطوات جدية .

وفي اول اغسطس ١٩٦٦م عاد الرئيس عبد الله السلال الى اليمن من القاهرة بعد غيبة طويلة حيث أبعد اليها ارضاء للاتجاه التوفيقي الذي وصل اليه مؤتمر جدة حلا للمشكلة اليمنية . وبعد عودة السلال بقليل وبالتحديد في ١٣ اغسطس ١٩٦٦م فوجىء الجميع بخطوات دراماتيكية اتخذها السلال . لقد قام بالغاء المجلس الجمهوري ، واقالة الحكومة ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسته ، كذلك تشكيل محكمة امن الدولة . هذه الخطوات ادت الى انشقاق جديد وهذا الانشقاق يضاف الى الانشقاق الايديولوجي الذي سبق الاشارة اليه .

واثناء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم في نهاية شهر اغسطس ١٩٦٧م في اعقاب هزيمة يونيو عقد كل من الملك فيصل والرئيس عبد الناصر اجتماعا مطولا حيث تم الاتفاق على خطة لتسوية النزاع اليمني . وتتضمن الخطة الجديدة أنسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المملكة دعمها للملكيين . وفي ٢ نوفمبر غادر السلال صنعاء الى القاهرة وبغداد وذلك للتشاور وطلب المساعدة لمواجهة التطورات الجديدة والتي ستنتج من انسحاب القوات المصرية . وبعد زيارة قصيرة للقاهرة توجه السلال منها الى بغداد في ٤ نوفمبر ١٩٦٧م ، غير انه في اليوم التالي (٥ نوفمبر) قام انقلاب في صنعاء أطاح بالسلال وحكومته واقام مجلسا جمهوريا برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني وعضوية الفريق حسن العمري والشيخ محمد علي عثمان ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة محسن العيني ، والتي اعلنت في اول بيان لها انها ستقوم بتصحيح الأوضاع والمصالحة مع الاشقاء وبخاصة المملكة العربية السعودية .

لقد فسر الملكيون وانصارهم انقلاب ٥ نوفمبر بأنه انشقاق حاد في صفوف الجمهوريين . وهذا الانشقاق مضافا الى انسحاب القوات المصرية شجع القوات الملكية على شن هجوم عنيف على صنعاء ، وبالفعل تمكنت القوات الملكية من الوصول الى صنعاء ومحاصرتها سبعين يوما . لكن رغم هذا الحصار فان صنعاء لم تسقط في يد القوات الملكية ، حيث حشد النظام الجمهوري كل امكانياته واستبدل الحكومة المدنية التي يراسها العيني بحكومة عسكرية يراسها الفريق العمري ، وتولت الحكومة العسكرية قيادة الدفاع عن العاصمة حتى تمكنت من فك الحصار عنها ورد الملكيين الى مواقعهم .

ان اهم عمل قامت به الحكومة الجديدة هو تشكيل « المجلس الوطني » الذي افتتح جلسته الأولى في ١٧ مارس ١٩٦٩م ليكون السلطة العليا في البلاد . وفي يناير ١٩٧١م تم اختيار الدستور الدائم الذي اعده المجلس الوطني . ولقد تميز الدستور بسمته الاسلامية . بعد ذلك تحول المجلس الوطني الى « مجلس شورى» وفي نفس الوقت بدأت حكومة الارياني خطوات مصالحة مع المملكة العربية السعودية والملكيين . ولقد ادت تلك الخطوات الى قبول المملكة العربية السعودية لحكومة الارياني وسياستها والى اتفاق تم في مايو ١٩٧٠م لتسوية النزاع بين الجمهوريين والملكيين . وبموجب هذا الاتفاق دخل عضو واحد من الملكيين في مجلس الرئاسة ، كما حصلوا على اربعة مناصب وزارية في الحكومة ، واثني عشر مقعدا في المجلس الوطني « مجلس الشورى » . وبهذا الاتفاق انتهت الحرب الأهلية وحظيت اليمن باستقرار نسبي في ظل حكومة الارياني الدستورية (٢٨) .

لكن الاستقرار النسبي الذي اوجدته حكومة الارياني لم يستمر طويلا . فلقد كانت حكومة الارياني مثل حكومة السلال تفتقر للاطار الفكري والتنظيم الجماهيري . ولكن حكومة الارياني تميزت عن حكومة السلال بممارساتها الديمقراطية في الحكم ورغبتها القوية في بناء المؤسسات . ونتيجة لغياب النظرية وفقدان التنظيم اصبحت حكومة الارياني ضعيفة وقابلة للتغيير بدون جهد كبير . لذا في ١٣ يونيو ١٩٧٤م استولى مجلس عسكري برئاسة العقيد ابراهيم الحمدي على السلطة في اليمن بعدما ارغم الارياني على الاستقالة . وعلى الفور قام المجلس بتأسيس مجلس قيادة ليحل محل مجلس الشورى والحكومة السابقة . لقد اتسمت حكومة الحمدي بتقليل الطابع الديني في سياستها الداخلية ، وفي تقاربها مع اليمن الجنوبي في سياستها الخارجية ، بحيث بدأت الاستعدادات لزيارة الحمدي لليمن الجنوبي لتوقيع معاهدة للدفاع المشترك واتفاق للاتحاد التدريجي بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي . لكن قبيل مغادرة الحمدي لعدن وبالتحديد في ١٠ اكتوبر ١٩٧٧م اغتيل الحمدي واخوه عبد الله .

بعد اغتيال الحمدي تم تشكيل مجلس رئاسة يتكون من ثلاثة اشخاص وبرئاسة نائب الرئيس ايام الحمدي وهو العقيد احمد الغشمي . ان اول عمل قام به الغشمي هو دعوة جمعية تضم في عضويتها عناصر زيدية ورجال اعمال يفضلون تقاربا اكثر مع الغرب . اما بالنسبة لمجلس الوزراء فلقد رأسه نفس رئيس الوزراء السابق وهو عبد العزيز عبد الغني . الا ان الشيء الجديد هو انضمام اثنين من الشخصيات اليمنية الجنوبية المنفية وهما عبد الله الاصنج ومحمد باسندوا الى عضويته . وبصفتهم لاجئين من اليمن الجنوبي وضد حكومته فلقد عارضا اي تقارب مع اليمن الجنوبي .

في ٢٤ يونيو ١٩٧٨م اغتيل العقيد الغشمي عندما انفجرت قنبلة موضوعة في حقيبة يدوية يحملها مبعوث خاص من رئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع علي . وبعد اغتيال الغشمي حل العقيد علي عبد الله صالح محله حيث انتخب رئيسا للجمهورية في يوليو ١٩٧٨م . ان اول عمل قام به العقيد صالح هو انشاء مجلس استشاري في مايو ١٩٧٩ م ، كما قام بزيادة اعضاء المجلس الشعبي لتتسع قاعدته التمثيلية . **الا ان اهم خطوة سياسية خطاها في سبيل التحديث السياسي هي تشكيل لجنة الحوار الوطني في مايو ١٩٨٠م** . لقد ضمت هذه اللجنة فئات وقطاعات مختلفة من الشعب اليمني وبرزت فيها كل الاتجاهات . ولقد كلفت هذه اللجنة اولا باعداد الميثاق الوطني تمهيدا لتقديمه للمؤتمر الشعبي العام ؛ ثم التحضير للمؤتمر الشعبي العام والاعداد له . وبالنسبة للمؤتمر العام فلقد ضم الف عضو من فئات الشعب اليمني المختلفة ، سبعمائة منهم منتخبون اما البقية فتم تعيينهم بقرار جمهوري . اهم ما انبثق عن المؤتمر من اجهزة هو اللجنة الدائمة والتي ستكون مسئولة عن اعمال المؤتمرات الشعبية مستقبلا ومراقبة تطبيق الميثاق وهذه اللجنة تتكون من خمسة وسبعين عضوا انتخب خمسون منهم وصدر قرار جمهوري بتعيين البقية (٢٩) .

ان فكرة الميثاق الوطني والمؤتمر الشعبي العام التي تبنتها حكومة العقيد صالح تهدف الى سد النقص في التنظير والتنظيم السياسي في المجتمع اليمني . ولكن يبدو من خلال تجربة اليمن الشمالي ذاته وتجربة بقية الدول العربية وبالذات الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر ان المؤسسات التي توجدها الحكومات بدون توفير الظروف الطبيعية لوجودها ونموها عادة ما تكون مؤسسات ضعيفة . ان فكرة المؤتمر الشعبي العام تهدف الى تجميع كافة القوى السياسية من قبائل وتنظيمات سياسية في جبهة واحدة وذلك لارضاء القوى السياسية اليمنية ذات الاتجاهات المختلفة ، ولضمان الدعم السياسي الائتلافي للحكومة . فهو اذا تنظيم فوقي يقوم على اساس فكرة التجميع وليس التوحيد ، وبقاؤه سيكون تحت رحمة الاطراف المشاركة فيه ، وليس له القوة الذاتية التي تمكنه من ممارسة دور التنظيم السياسي القادر على ايجاد الاستقرار والشرعية ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لكن هذه السمات السلبية لفكرة المؤتمر الشعبي العام يجب الا تذكر بدون ذكر السمات الايجابية للمؤتمر . ان اقل ما يقال عن فكرة المؤتمر الشعبي العام انها رفعت للشعب اليمني اهمية وجود مؤسسات سياسية لا تعتمد على الجيش ولا على القبيلة وانما على فئات مدنية متحضره ، ان المؤسسات السياسية القومية سواء اخذت شكل التنظيمات السياسية او المجالس والمؤتمرات متى ما وجدت في ظروف طبيعية واكتسبت سلطة سياسية ذاتية ودستورية ستكون الوسيلة الوحيدة القادرة على صنع الاستقرار السياسي والوحدة القومية للمجتمع

اليمني . وهي التي ستجعل من اندفاعة اليمن السياسية والتي بدأها في سبتمبر ١٩٨٢م اندفاعه بناءة وفعالة .

يمكن أن نستنتج من استعراضنا لتسييس المجتمع اليمني أو لمسيرة اليمن السياسية من سبتمبر ١٩٦٢ م وحتى الوقت الحاضر ، أن اليمن قد انتقل من المرحلة التقليدية الى مرحلة الاقلاع السياسي . فالمؤسسات السياسية التقليدية حطمت وما بقي منها مثل القبائل بدأ يفقد نفوذه السياسي لصالح الطبقة المتوسطة المسيطرة على الاجهزة الحكومية المدنية والعسكرية . لكن اليمن بعد دخوله لمرحلة الاقلاع لا يزال يفتقر للتنظير الفلسفي والتنظيم الشعبي . وما لم تقم الحكومة والشعب اليمني بخطوات جريئة لتوفير تلك المتطلبات الأساسية للحياة السياسية المستقرة فان اندفاعة سبتمبر ١٩٦٢ م قد تتحول الى نكسة في المجتمع اليمني . لقد سيست حركة سبتمبر ١٩٦٢م المواطن اليمني ووسعت من أفق تفكيره السياسي ، كما ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها اليمن بفضل المساعدات الخارجية وتحويلات ابنائه في دول الخليج قد رفعت من مستوى توقعات المواطن اليمني وزادت من طموحاته . وما لم توجد المؤسسات السياسية التي تحقق للمواطن اليمني المشاركة السياسية الحقيقية وللحكومة الشرعية والفعالية فان تلك الطموحات والتوقعات سوف تتراكم حتى تصل الى مرحلة الانفجار . وهنا يتكرر في اليمن ما حدث في لبنان ويعيش عالمنا العربي مأساة عربية اخرى .

الهوامش :

(1) Samuel P. Huntington, **Political Order in Changing Societies,** (New Haven, Yale University Press, 1975), P. 73

(2) Ibid . P. 74

(3) Ibid . P. 75

(4) Ibid . P. 78

(5) Fred Halliday, **Arabia without Sultans : A Survey of Political instability in the Arab World** . (New York : Vintage Books, 1975) P. 96

(٦) أحمد جابر عفيف . **الحركة الوطنية في اليمن : دراسة ووثائق** (دمشق : دار الفكر) ، ١٩٨٢م ، ص ٥٤ .

(7) Robert W. Stookey, **Yemen The Politics of the Yemen Arab Republic** (Boulder, Colo. : Westview Press, 1978), P. 199

(8) George Lenczowski, **The Middle East in World Affairs (Ithaca : Cornell** University Press, 1980), PP. 623-624

(٩) للحصول على مزيد من المعلومات عن القات ومختلف آثاره انظر كتاب **القات في حياة اليمـــــن واليمانيين : رصد ودراسات وتحاليل .** (صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث اليمني ١٩٨٢ م)

(10) C.E. Black, **The Dynamics of Mordernization : A Study in Comparative History,** (New York : Harper & Row, Publisher, 1966) P. 69

(11) Michael C. Hudson, **Arab Politics : The Search For Legitimacy** (New Haven : Yale University Press, 1977) P. 339

(١٢) د. ريحي طاهر سحويل.« الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر في الجمهورية العربية اليمنية»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،** العدد ٢٣ ، يوليو ١٩٨٠م ص ١٢١ .

(١٣) د. أحمد قائد الصايدي.« أفق حركة المعارضة اليمنية في عهد الامام يحيى حميد الدين» ،**اليمن الجديد** ، فبراير ١٩٨٢م ، ص ٥٧ــ٥٨ .

(١٤) عفيف . **المرجع السابق** ، ص ٦٩ .

(١٥) علي محمد عبده . **مسار الحركة الوطنية اليمنية** الجمهورية العربية اليمنية ، وزارة الاعـــلام والثقافة ، ص ٤٨ .

(16) Lenczowski, **Op. Cit.** , P. 616

(١٧) عبد الله بن أحمد الثور . **ثورة اليمن : ١٩٤٨ ــ ١٩٦٨م .** صنعاء : دار الهنا للطباعة ، ١٩٦٨) ، ص ١٠٥ .

(١٨) سحويل . **المرجع السابق** ، ص ١٣٥ .

(١٩) سحويل . **المرجع السابق** ، ص ١٣٨ .

(٢٠) للنظر في ماهية الثورة والفرق بينها وبين الانقلاب العسكري انظر :

Mark N. Hagopian, **The Phenomenon of Revolution,** (New York : Harper & Row , Publisher, 1974) , PP. 1-3

(٢١) د. بطرس غالي . **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية** ، القاهرة ، معهد البحـــوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧م ، ص ١٠٧.

(٢٢) المقدم أحمد الرحومي واخرون . **اسرار ووثائق الثورة اليمنية** بيروت ، دار العودة ، ١٩٧٨م ، ص ١٦٧ .

(٢٣) الرحومي . **المرجع السابق** ، ص ١٦٥ .

(٢٤) عفيف . **المرجع السابق** ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٢٥) الرحومي . **المرجع السابق** ، ص ٧٥ — ٧٦ .

(26) George M. Haddad, **Revolution & Military Rule in the Middle East : The Arab States, Part 11,** New York : Rubert speller & Sons, Puplisher , Inc. , 1973) P.221

(٢٧) عفيف . **المرجع السابق** ، ص ٢٣١ .

(28) Lenczowski, **Op. Cit. , PP.** 633-634

(٢٩) **الثورة** (اليمنية) ١٩٨٢/٨/٢٥م ، **والمشرق الاوسط** ١٩٨٢/٨/٢٧م .